التضخم قد يبلغ 2٪ في 2019

«الوطني»: لا تنفيذ لضريبة القيمة المضافة قبل 2021

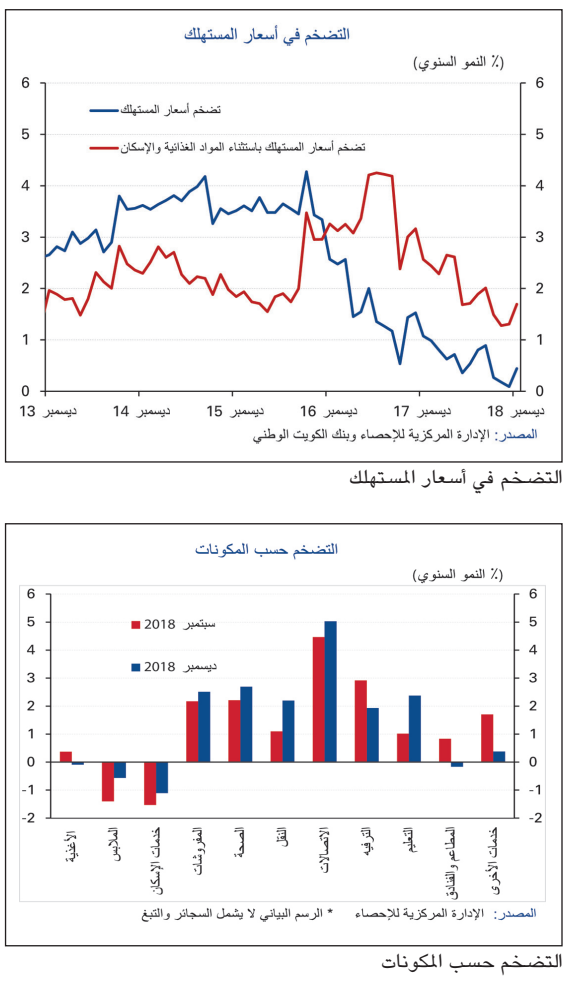

التضخم في أسعار المستهلك

التضخم حسب المكونات

ارتفاع أسعار الإيجارات في المدى القريب إلى المتوسط

انخفاض التضخم بعد تراجع تكاليف السكن وقوة الدينار مقابل العملات

توقع تقرير صادر من بنك الكويت الوطني أن يرتفع معدل التضخم في 2019 مع بقائه ضمن الحدود التي يمكن التحكم فيها عند معدل 2٪.

وأرجع التقرير انخفاض معدل التضخم مؤخرا لمجموعة عوامل وهي: انخفاض تكاليف السكن، والضغوطات السعرية الضعيفة لقطاع الأغذية، والقوة النسبية للدينار الكويتي (بسبب ربطه بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأميركي، والذي شهد ارتفاعا خلال السنة الماضية)، وأخيرا تواضع معدلات النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى المستقبل، توقع التقرير أن يرتفع معدل التضخم بسبب تراجع مرتقب في معدل انكماش الأسعار بقطاع الإسكان، الذي استمر في الانتعاش، حيث ترتفع أسعار المنازل والشقق الآن مقارنة بالسنة الماضية. ولكن الضغوطات السعرية ستبقى منخفضة. وبما أن أسعار الغذاء العالمية لم تشهد ارتفاعا بشكل يذكر في الأشهر الأخيرة، قد لا يكون تأثيرا تضخميا من هذه الناحية. ولهذا بقيت توقعات التضخم الأساسي دون تغيير عند 2,2٪، نظرا لاستمرار قوة الدولار (وبالتالي الدينار الكويتي) وللنمو غير النفطي المتوسط. ولم يتوقع «الوطني» أيضا أي إجراءات لخفض ملحوظ في الدعم خلال السنة المالية القادمة، كما من غير المرجح أن يتم تنفيذ ضريبة القيمة المضافة قبل 2021 على أقل تقدير.

وفيما يخص الربع الرابع من 2018، بقي التضخم منخفضا، حيث ارتفع بشكل طفيف فقط من 0,3٪ في سبتمبر إلى 0,4٪ في نهاية الربع الرابع على أساس سنوي، بعد أن بلغ أدنى مستوى له في 15 سنة عند 0,1٪ فقط في نوفمبر الماضي. كما ارتفع أيضا معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني الغذاء والسكن، من 1,5٪ في نهاية الربع الثالث إلى 1,7٪ في ديسمبر. ويعزى سبب ارتفاع التضخم في الربع الرابع إلى ارتفاع أسعار المواصلات والتعليم بشكل رئيسي، وأيضا إلى تراجع وتيرة الانكماش في خدمات الإسكان والملابس.

وتراجع متوسط معدل التضخم من 1,5٪ في 2017 إلى 0,6٪ فقط إجمالا في 2018، وهو أدنى معدل له منذ 2002، والذي يرجع غالبا إلى ضعف الضغوطات السعرية في قطاعي الغذاء والسكن. وتراجع أيضا التضخم الأساسي من 3,3٪ في 2017 إلى 1,9٪، وذلك لانتهاء أثر التخفيضات السابقة في دعم الوقود وعدم دخولها في المقارنة السنوية هذا العام.

تراجع انكماش «الإسكان»

تباطأ انكماش أسعار خدمات الإسكان من 1,5٪ في سبتمبر إلى 1,1٪ في ديسمبر، وذلك بدعم من تباطؤ معدل انكماش الإيجارات على أساس سنوي بالرغم من أن أسعار الإيجارات قد بقيت أساسا على حالها في الأشهر التسعة الماضية. وتشير التقديرات المستقبلية إلى أنه من المرجح أن يرتفع تضخم خدمات الإسكان بشكل متواضع في مارس بسبب التأثير الناتج عن معدل التضخم في الفترة نفسها من السنة السابقة، وذلك عقب تراجع أسعار الإيجارات في مارس 2018. وذلك، بالإضافة إلى ما يشهده سوق الشقق السكنية من انتعاش ملحوظ في الوقت الحالي، وهو ما يشير إلى إمكانية أن تبدأ أسعار الإيجارات في الارتفاع في المدى القريب إلى المتوسط.

ارتفاع التضخم في معظم الفئات

وأشار التقرير إلى ان أسعار الغذاء والمشروبات – وهي المكون الذي يشكل 17٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلكين ـ دخلت في انكماش بتراجعها من 0,4٪ في سبتمبر إلى 0,1٪ على أساس سنوي في ديسمبر. فقد بلغ متوسط معدل تضخم قطاع الأغذية 0,1٪ فقط في 2018 بشكل إجمالي، وذلك بدعم من التراجع في أسعار الغذاء العالمية. وفي المقابل، شهد التضخم في معظم القطاعات الأخرى ارتفاعا في ذلك الربع من السنة، حيث كان أكبر ارتفاع في قطاع التعليم (من 1,0٪ إلى 2,4٪) والمواصلات (من 1,0٪إلى 2,2٪)، بالإضافة إلى تراجع الانكماش في قطاع الملابس (من 1,4٪ إلى 0,6٪). وكان قطاع السلع والخدمات المتنوعة المكون الأبرز الذي اتخذ اتجاها معاكسا، حيث تراجع فيها التضخم (من 1,7٪ إلى 0,4٪) خلال ذلك الربع بدعم من تراجع في ارتفاع الأسعار في شريحة العناية الصحية.

تراجع الانكماش في قطاع الخدمات

من الجدير بالملاحظة أيضا استمرار الانكماش في قطاع الخدمات، بالرغم من تراجعه من 1,4٪ في سبتمبر إلى 0,9٪ في ديسمبر، إذ إن إمكانية مكونات قطاع الخدمات في تجاوز الحدود عادة ما تكون أقل من إمكانية السلع، ولذلك يمكنها أن تعكس ظروف الاقتصاد المحلي أكثر من العوامل الخارجية أو سعر الصرف. ويذكر أن هناك انكماشا في الخدمات، حتى مع استثناء تأثير انخفاض الأسعار في شريحة الإسكان التي تعتبر مكونا هاما في قطاع الخدمات. وبذلك يكون متوسط معدل تضخم قطاع الخدمات قد تراجع إجمالا في 2018 بنسبة 0,7٪ على أساس سنوي، بينما ارتفعت في المقابل أسعار السلع المعمرة ونصف المعمرة وغير المعمرة.

وقّعتا مذكرة تفاهم أولية لبدء عملية الاندماج

«كامكو» و«جلوبل» تباشران أولى خطوات أكبر عملية دمج على مستوى قطاع الاستثمار الكويتي

فيصل صرخوه

انتصار السويدي

صرخوه: نهدف إلى تأسيس أكبر شركة لإدارة الأصول والاستثمار المصرفي في الكويت

السويدي: الدمج خطوة لتغيير خارطة قطاع إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية الإقليمي

أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو) وبيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، عن توقيعهما مذكرة تفاهم، كخطوة أولى لبدء مباحثات الاندماج، وبالتالي مباشرة الموافقات الرسمية في هذا الشأن مع كل الجهات الرقابية ذات العلاقة. وبموجب شروط اتفاقية التفاهم، تكون كامكو هي الشركة الدامجة وجلوبل هي الشركة المندمجة، في إطار استكمال الخطوات السابقة التي اتخذتها الشركتان من أجل تكوين كيان رائد في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدرات تشغيلية وقيمة مضافة أكبر لصالح العملاء والمساهمين والكوادر البشرية.

وبتوقيع مذكرة التفاهم ستباشر كل من شركتي «كامكو» و«جلوبل» مساعيهما لوضع حجر الأساس لأكبر عملية دمج من نوعها يشهدها القطاع الاستثماري الخاص في الكويت، بين شركتين تتمتعان بتاريخ مليء بالإنجازات يناهز أكثر من 20 عاما لكل منهما، مما يمكن الكيان الجديد من أن يصبح مركزا رائدا في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية إقليميا.

ويصنف هذا الدمج على أنه الأكبر من نوعه في المشهد الاستثماري في الكويت وسيثمر عن تقديم مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات المالية في فئته. كما سيعزز الكيان المشترك من المكانة الحالية كأكبر شركة إدارة أصول وخدمات استثمارية مصرفية في الكويت، بحجم أصول مدارة يتخطى مجموعها أكثر من 13 مليار دولار تدار عبر الصناديق والمحافظ الاستثمارية وحسابات العملاء، فضلا عن السجل الحافل في قطاع الاستثمارات المصرفية بإجمالي محفظة أعمال تبلغ قيمتها 21 مليار دولار في قطاعات أسواق الأسهم، وأسواق الدين، والدمج والاستحواذ والعقار.

وبهذه المناسبة، قالت نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار انتصار السويدي: «نعتبر هذا القرار الاستراتيجي الخاص بشأن الدمج مع شركة جلوبل، خطوة مهمة من شأنها تغيير خارطة قطاع إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية الإقليمي. ونضع نصب أعيننا أهدافا من أجل أن نصبح الخيار المفضل لأصحاب المصالح بما في ذلك العملاء، والممولين، والكوادر البشرية، والجهات الرقابية، وأقراننا من الشركات المختلفة، ومزودي الخدمات».

وأضافت السويدي: «نجتمع على قلب رجل واحد فيما يتعلق ببناء قدراتنا اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ويرتكز جوهر أعمالنا على الوفاء بوعودنا باستمرار بما يساهم في ترسيخ الثقة التي منحنا إياها أصحاب المصالح، والذي يصب بدوره في المساهمة نحو بناء اقتصادات أكثر تنوعا واستدامة في الأسواق التي نعمل بها. ونتوقع أن يتمتع الكيان الجديد بإمكانية لتعزيز تواجده وبصمته الجغرافية في الأسواق الرئيسية على مستوى المنطقة، وتحديدا في الكويت، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وتركيا».

كيان استثماري واعد

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة شركة بيت الاستثمار العالمي جلوبل، فيصل صرخوه: «نسعى عبر توقيع مذكرة التفاهم الى مباشرة العمل من أجل تأسيس كيان استثماري يصبو الى الريادة والمنافسة الإقليمية في قطاع إدارة الأصول والاستثمار بما يثمر خلق إحدى أكبر شركات إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية ضمن القطاع الخاص على مستوى الكويت والمنطقة ويعود بالنفع على العملاء والمساهمين في كلتا الشركتين».

وأضاف: «نتطلع قدما إلى تنمية وتوسيع نطاق أعمالنا واقتناص الفرص ومجابهة التحديات بقوة أكبر، مع العمل على تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة لمساهمينا. لذا فإنه في إطار استكمال مسيرتنا نحو انجاز الدمج المزمع، والذي يعد الأكبر من نوعه على مستوى قطاع الاستثمار الكويتي، نخطط للاستفادة من الموارد المتاحة لكلا الطرفين بما يسفر عن كيان أكبر حجما وأعلى كفاءة وأكثر تنوعا من حيث عروض المنتجات والخدمات الاستثمارية التي تم تصميمها خصيصا بما يتناسب مع أهداف العملاء».

وذكر صرخوه «نهدف أيضا من خلال عملية الدمج الى الجمع ما بين اثنتين من القوى الراسخة في السوق وتوحيد ما تتميز به الشركتان من سجل مهني حافل لتحسين ما نقدمه من عروض المنتجات والخدمات المختلفة بهدف توفير خدمة افضل للعملاء جلوبل الحاليين والمرتقبين وتزويدهم بتجربة فريدة ومميزة. فمن خلال تلك الصفقة، نؤمن بأنه من خلال توسعنا لنصبح كيانا أكبر ستتوافر لدينا الموارد المالية والبشرية اللازمة لإثراء تجارب أصحاب المصالح المختلفة».

مميزات الكيان الجديد

- كيان أكبر وأقوى وأكثر مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية ودعم خطط التنمية الحكومية ودور القطاع الخاص.
- سيوفر الكيان الجديد خدماته لآلاف العملاء من خلال 7 مقرات إقليمية، وسيعزز إجمالي العوائد للمساهمين، بالإضافة إلى توفير الفرص للاستفادة من مجموعة الكوادر البشرية متعددة الثقافات.
- سيعمل على الاستفادة من القدرات التشغيلية والبشرية المتاحة له عبر الأسواق المختلفة ويوجهها نحو تعزيز وفورات الحجم للكيان الجديد في مواجهة تقلبات السوق، ويدعم المشاركة في المشاريع الحكومية، وكذلك الاقتصادات المحلية المتنامية في جميع أسواق الشرق الأوسط.
- يؤسس لأول وأكبر عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المالي غير المصرفي في الكويت ستثمر عن قوة مالية أكثر تنوعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مجموعة أوسع من عروض المنتجات والخدمات المالية تضاهي قدرات الشركات الأجنبية.
- سيخلق قيمة عالية للمساهمين من خلال إمكانات تضافر كبيرة لمحفظة الأعمال والكوادر البشرية.

منصة مشتركة لتبادل الأعمال التجارية والإنسانية

تأسيس «The Gate» لخدمة المستثمرين من الكويت والسويد

صالح البغيلي

ماريا هيرتج

- **البغيلي: المنظمة ستوثق المعاملات والتأكد من صحة العقود لتسهيل عملية الاستثمار**
- **المنظمة ستنتهج دوراً إنسانياً وتطوعياً لتوحيد الجهود**

قال صاحب مؤسسة برين لايت (Brain Light) لإدارة المشاريع صالح البغيلي، إن المؤسسة في المراحل النهائية لتأسيس منظمة بين الكويت والسويد تمت تسميتها (The Gate)، تهدف إلى رسم خريطة طريق أولية للفرص التجارية والصناعية ومساعدة رجال الأعمال والمستثمرين من توثيق معاملاتهم واكتشاف الفرص بين البلدين، إضافة إلى مبادرات عدة.

وأوضح البغيلي في بيان صحافي أمس أن منظمة The Gate سيمثلها بشخصه من الكويت فيما سيمثلها من جانب السويد ماريا هيرتج، مؤكدا ان المنظمة ستكون بمنزلة القاعدة الرئيسة التي يتم على أساسها بناء علاقات اقتصادية وتجارية جديدة أكثر إنتاجية بين الكويت والسويد.

وذكر ان الهدف من المنظمة تبادل الأعمال التجارية والإنسانية وتقريب المسافات من خلال شبكة الإنترنت ومساعدة رجال أعمال البلدين في بناء رأي استثماري جيد حول وضع السوق والمنافسة وطبيعة الاستثمار وجدواه الاقتصادية والمخاطر والصعوبات التي يمكن ان يواجهها مستقبلا وفقا للمعطيات الاقتصادية التي ستقدمها المنظمة رسميا للمستثمرين بعيدا عن النصب والاحتيال الذي من الممكن أن يقع فيه البعض.

وبيّن أن منظمة (The Gate) ستقوم كذلك بتوثيق المعاملات والعقود التي سيتم إبرامها للمستثمرين من البلدين والتأكد من صحة العقود وتقديم كل المعلومات الصحيحة التي من شأنها تسهيل عملية الاستثمار والدفع بها الى آفاق أوسع.

وضرب البغيلي مثالا على دور المنظمة في انه في حال رغبة مستثمر كويتي إنشاء كيان في السويد فسيكون دور المنظمة هو دراسة الفكرة الاستثمارية وتوثيق مصداقية الطرف الثاني وتقديم جميع الدراسات الخاصة بالمنافسة والسوق والمعلومات التي يحتاجها حول المستهلك وعملية التسويق، وكذلك العكس بالنسبة للمستثمر السويدي الراغب في دخول السوق الكويتي.

ونوه البغيلي إلى دور المنظمة الإنساني والعمل التطوعي الذي ستنتهجه لتوحيد جهود جميع الجهات الفاعلة بهذا المجال سواء من الكويت أو السويد لخلق الفرص والمساحات أمام المؤسسات والشباب المتطوع للقيام بدورهم المهم في تنمية وازدهار المجتمع.

وبيّن أن المنظمة سيكون لها موقع على شبكة الإنترنت وسيتم عقد العديد من المنتديات والملتقيات المشتركة لتبادل الآراء والأفكار التي من شأنها توحيد الرؤى.

واختتم البغيلي حديثه قائلا: «ان العلاقات التاريخية التي تربط الكويت ومملكة السويد منذ عقود ورغبة العديد من مستثمري البلدين في التعاون واستشراف الفرص الاستثمارية، في السوقين، خاصة فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية المختلفة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعريف بأنظمة الاستثمار والكويت والسويد، دفعنا الى إنشاء ذلك الكيان الغير رسمي والذي نتوقع الكشف عنه خلال الأيام القليلة المقبلة».